حقوق الإنسان
ومكافحة الفساد:

مقاربة
لتعزيز النزاهة
والشفافية

اعداد:
وسام إبراهيم عنبر

منظمة أفق
UFUQ ORGANIZATION

حقوق الإنسان
ومكافحة الفساد:

مقاربة لتعزيز النزاهة والشفافية

حقوق الإنسان ومكافحة الفساد:
مقاربة لتعزيز النزاهة والشفافية

إعداد: وسام إبراهيم عنبر

جميع الحقـوق محفوظة: لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب
أو أي جـزء منه أو تخزينه في نطاق استعـادة المعلومات، أو
نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطّي مسبق من النّاشر

الناشر:

منظمة أفق للتنمية البشرية

رقم شهادة التسجيل في دائرة المنظمات غير الحكومية: 1H76146

www.ufuqorg.org

غير مخصص للبيع

حقوق الإنسان ومكافحة الفساد:

مقاربة لتعزيز النزاهة والشفافية

إعداد:
وسام إبراهيم عنبر

منصة أفق
UFUQ ORGANIZATION

منظمة أفق للتنمية

منظمة غير حكومية وغير ربحية وذات نفع عام. تسعى للارتقاء بحقوق الانسان وتحقيق مبدأ التعايش السلمي، وفق مفهوم المواطنة وادارة التنوع الثقافي وبناء السلام. من خلال التركيز على المشاريع التنموية، التي تساعد الفئات المستفيدة على التواصل والاندماج مع المجتمع، وتهيئة الفرص اللازمة لذلك، كما وتسعى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خصوصاً: الهدف الرابع، الحادي عشر، الثالث عشر، والسادس عشر. كما تسعى الى تحقيق العدالة في الانتقال الديمقراطي بكافة مساراته. مقرها الرئيسي في العاصمة بغداد، وتعمل في جميع محافظات العراق وهي مسجلة في دائرة المنظمات غير الحكومية، والاتحاد الاوربي، وتلتزم بعدة مبادئ أهمها: المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان، والحيادية والاستقلالية والشفافية، وعدم التمييز والعمل الاجتماعي.

المحتويات

مقدمة: حقوق الإنسان ركيزة أساسية لمكافحة الفساد 9
تعريف الفساد وتأثيره على حقوق الإنسان 13
النصوص في الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان المتعلقة بمكافحة الفساد 21
المبادئ الأساسية للنهج القائم على حقوق الإنسان 25
النهج القائم على حقوق الإنسان ومكافحة الفساد 31
آليات حقوق الإنسان ومكافحة الفساد 39
دور المجتمع المدني في تعزيز النزاهة وفق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 45
الآليات الوطنية لمكافحة الفساد في العراق 61
نحو عراقٍ خالٍ من الفساد يحترم حقوق الإنسان 67
عمل منظمة أفق في مجال تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد 73

المقدمة

حقوق الإنسان ركيزة أساسية لمكافحة الفساد

يشكل الفساد ظاهرة عالمية معقدة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة، ولا يقتصر تأثيره السلبي على النمو الاقتصادي وتعطيل التنمية المستدامة فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى انتهاك حقوق الإنسان الأساسية. فهو يُقوض سيادة القانون، ويُعرقل الوصول إلى العدالة، ويُفاقم التفاوتات الاجتماعية، ويُهدد الأمن والاستقرار. يتجلّى ذلك في حرمان الأفراد من حقوقهم في الصحة والتعليم والعمل اللائق، وفي انتشار الظلم والتمييز.

في سياق مواجهة هذا التحدي الخطير، برزت أهمية اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان في مكافحة الفساد. فإنّ التعامل مع الفساد بأسلوب يحترم حقوق الإنسان يُعزز الفعالية في مكافحته، ويضمن أن تكون جهود مكافحة الفساد متسقة مع المبادئ والقيم الدولية. كما أنّه يُسهم في بناء ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية، ويُشجع على المشاركة الفعّالة في عملية التنمية.

يهدف هذا الدليل إلى تقديم فهم عملي لكيفية دمج حقوق الإنسان في مكافحة الفساد من خلال شرح المبادئ والمفاهيم الرئيسية، وشرح الآليات الوطنية والدولية، وتحديد العوامل الهامة التي يجب مراعاتها في إعداد الاستراتيجيات والخطط لمكافحة الفساد. ننشد من خلال

هـذا الدليـل تزويد القُـراء بالأدوات والمعرفة اللازمة لإرسـاء أسـس مجتمع عادل وشفاف خالٍ من الفساد.

تعريف الفساد
وتأثيره على حقوق الإنسان

الفساد: تعريفه وأشكاله وأثره

الفساد هو إساءة استخدام السلطة الممنوحة لتحقيق مكاسب شخصية أو مالية. وهو ظاهرة متعددة الأوجه تتجلى في أشكال مختلفة مثل: الرشوة، الاختلاس، المحسوبية، واستغلال النفوذ.

في السياق الدولي، تتفق المؤسسات العالمية على أهمية مكافحة الفساد رغم اختلاف تعريفاتها ومداخلها. إذ تعرّفه منظمة الشفافية الدولية بأنه: إساءة استخدام السلطة الممنوحة لتحقيق مكاسب خاصة، مما يؤدي إلى تآكل الثقة في المؤسسات، وتعطيل الديمقراطية، وتفاقم الأزمات البيئية والاجتماعية. أما البنك الدولي، فيُبرز الفساد كعامل رئيسي في إضعاف المؤسسات العامة والخاصة، لا سيما في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، مع التركيز على ضرورة بناء مؤسسات شفافة وقادرة على مواجهة هذه الظاهرة. من جهتها، تُعرّف هيومن رايتس ووتش الفساد: كظاهرة تؤدي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مثل الاعتقال التعسفي والتعذيب، بينما تسعى منظمة العفو الدولية إلى تسليط الضوء على الأبعاد المتعددة للفساد وأثره على المجتمعات من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة.

في الإطار العربي، تُبرز الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد الأفعال التي يجب تجريمها لتوحيد الجهود الإقليمية في مواجهة هذه الآفة.

تنص المادة الرابعة من الاتفاقية على ضرورة اتخاذ الدول الأطراف تدابير تشريعية لتجريم أفعال مثل الرشوة، المتاجرة بالنفوذ، إساءة استغلال الوظيفة العامة، الإثراء غير المشروع، غسل وإخفاء العائدات الإجرامية، واختلاس الأموال العامة والخاصة. يعكس هذا النهج تركيزًا على معالجة الفساد كمشكلة تتطلب حلولًا قانونية متكاملة تأخذ في الاعتبار خصوصيات كل دولة.

على الرغم من الاختلافات في السياقات الدولية والعربية والمحلية، فإن الفساد يمثل تهديدًا مشتركًا يتطلب استجابة شاملة ومتعددة الأبعاد تشمل تعزيز الإطار التشريعي، تعزيز سيادة القانون، وتحقيق الشفافية والمساءلة في جميع القطاعات. إن القضاء على الفساد ليس مجرد هدف مستقل، بل هو ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة وضمان الحقوق الأساسية للمواطنين.

أثر الفساد على حقوق الإنسان:

الفساد هو أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمعات، حيث يؤثر بشكل مدمر على مؤسسات الدولة وقدرتها على احترام حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بها، لا سيما للأفراد والفئات الأكثر ضعفًا وتهميشًا. إذ يؤدي الفساد إلى تدفقات مالية غير مشروعة ويحول دون تخصيص الموارد العامة للخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم

والسكن، مما يعوق الدول عن الوفاء بالتزاماتها القانونية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إضافة إلى ذلك، يؤثر الفساد على شرعية المؤسسات وسيادة القانون، ويضعف الثقة في الدولة. وقد حذرت مؤسسات حقوق الإنسان الدولية، بما فيها مجلس حقوق الإنسان، من التأثير السلبي للفساد على تمتع الأفراد بحقوقهم، ووجهت توصيات للدول الأعضاء لتبني تدابير فعالة لمنع الفساد والقضاء عليه.

وفي إعلان سياسي صدر خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة ضد الفساد عام 2021، عبّرت الدول الأعضاء عن قلقها بشأن التأثير السلبي لجميع أشكال الفساد على الوصول إلى الخدمات الأساسية وتمتع الأفراد بحقوقهم. وأكدت أن الفساد يؤدي إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة، ويؤثر بشكل خاص على الفئات الأكثر تضررًا.

تأثير الفساد على الحقوق الأساسية:

1- الحق في المساواة وعدم التمييز

تتضمن جميع المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان حق المساواة وعدم التمييز، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. يشمل ذلك ضمان معاملة الأفراد بشكل متساوٍ دون تمييز على أساس العرق، أو الجنس، أو اللغة،

أو الديـن، أو الأصـل الاجتماعـي، أو غيرها. تُعتبر ممارسـات الفسـاد تمييزية لأنها تُحدث تمييزًا ضمنيًا أو صريحًا يعوق التمتع بحقوق الإنسان بشكل متساوٍ.

على سـبيل المثال، عند طلب رشوة للحصول على خدمة عامة، ينتهـك ذلـك حق المسـاواة، حيـث يتلقى مـن لم يُطلـب منهم رشوة معاملة تفضيلية. تكون هذه الانتهاكات أشد ضررًا على الفئات المهمشـة مثل الأقليات الاجتماعيـة والمهاجرين، حيث تجعلهـم الظـروف أكثر عرضة للفسـاد وأقل قـدرة على تحمل كلفته.

2- الحق في محاكمة عادلة ووسيلة انتصاف فعّالة

الفساد في النظام القضائي يقوض الحق في محاكمة عادلة، حيث يؤدي إلى تآكل اسـتقلال القضاء ونزاهته. تؤثر هذه الممارسات عـلى الإدارة الفعالـة للعدالة وتهدد مصداقيـة النظام القضائي بالكامـل، مما يعوق توفير وسـائل انتصـاف فعّالة للمتضررين من انتهاكات حقوق الإنسان.

3- حقوق المشاركة السياسية

الفسـاد يؤثر سـلبًا على الحقوق السياسـية، مثل حق التصويت والترشـح والمشـاركة في الحيـاة العامـة. يمكن أن تشـمل هذه

الانتهاكات شراء الأصوات أو تعيين أشخاص غير مؤهلين في المناصب العامة عبر المحسوبية والرشاوى. تؤدي هذه الممارسات إلى تقويض الديمقراطية والعدالة في التمثيل السياسي.

4- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

يشمل ذلك حقوق الغذاء، الصحة، السكن، والتعليم. يعوق الفساد هذه الحقوق من خلال تحويل الموارد المخصصة لهذه القطاعات أو التلاعب بجودتها.

5- الفئات الأكثر تضررًا

يعاني الأفراد الذين يعيشون في ظروف هشّة بشكل خاص من تأثيرات الفساد، مثل النساء، الأطفال، الأقليات، والمهاجرين. نظرًا لاعتمادهم الكبير على الخدمات العامة وضعف قدرتهم على مواجهة الفساد، تتضاعف معاناتهم عند انتهاك حقوقهم الأساسية.

النصوص في الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان المتعلقة بمكافحة الفساد

تُعتبر الاتفاقيات والمعاهدات الدولية أداة حيوية في مكافحة الفساد، حيث ترتبط هذه المعاهدات ارتباطًا مباشرًا بحماية حقوق الإنسان. الفساد يمثل تهديدًا خطيرًا للحقوق الأساسية للأفراد، لذلك كانت هناك حاجة إلى بناء أطر قانونية تضمن المساءلة والشفافية في الحكومات والمؤسسات الدولية.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)

تُعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أداة رئيسية في التصدي للفساد على الصعيد العالمي. تقدم الاتفاقية مجموعة من النصوص التي تركز على مكافحة الفساد، وتكافح تأثيراته على حقوق الإنسان. إذ تُلزم الدول الأطراف بتطبيق سياسات فعّالة لمنع الفساد وكشفه ومكافحته، وتعزز وجود آليات للشفافية والمساءلة، مما يساهم في حماية حقوق الأفراد. سنتناول الاتفاقية بتفصيل أكبر لاحقاً.

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR)

يتعامل العهد الدولي مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتنطوي بعض مواده على علاقة غير مباشرة بمكافحة الفساد، خصوصًا فيما يتعلق بالحقوق التي يُحرم منها الأفراد نتيجة للفساد. إذ تؤكد المادة 2 من العهد على ضمان تمتع الجميع بحقوقهم بدون تمييز،

حيث يُعد الفساد شكلاً من أشكال التمييز الذي يحرِم البعض من حقوقهم الأساسية.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR)

يُعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حجر الزاوية لحقوق الإنسان الدولية، وله صلة غير مباشرة بمكافحة الفساد. تدعو المادة 21(2) إلى حق الجميع في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، وهو حق يُحرم منه الأفراد عندما يكون الفساد هو السائد. كما أن المادة 25 تُركّز على الحق في مستوى معيشي لائق، وهو حق يُهدد بفعل الفساد الذي يساهم في إهدار الموارد العامة.

المبادئ الأساسية
للنهج القائم على حقوق الإنسان

النهـج القائم على حقوق الإنسـان (**HRBA**) هـو إطار عمل شـامل يهدف إلى ضمان حقوق الإنسان لجميع الأفراد، مع التركيز على تمكين الفئات المهمشة والمحرومة من المطالبة بحقوقها، وتعزيز قدرات الجهـات المسـؤولة على احترامهـا وحمايتها. يقوم هـذا النهج على دمج معايير حقوق الإنسـان في جميع مراحل التنمية لضمان تحقيق المسـاواة، والعدالة الاجتماعية، والحكم الديمقراطي.

يسـتند النهج القائم على حقوق الإنسـان إلى مبادئ رئيسـية تهدف إلى ضـمان حقـوق الأفـراد. مـن أهم هـذه المبـادئ: الشـمولية، حيث تنطبق حقوق الإنسـان على الجميع دون اسـتثناء. كـما يؤكد النهج على عـدم قابليـة الحقوق للتجزئـة، إذ تعتبر جميع الحقوق متسـاوية الأهمية ومترابطة، ولا يمكن ترتيبها حسـب الأولوية أو التنازل عنها تحت أي ظرف.

لتطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان، يتم التركيز على المشاركة الشـاملة التـي تضمن انخـراط جميع الأفـراد في عمليات اتخـاذ القرار التـي تؤثـر على حياتهم. كما يتم السـعي لضمان المسـاواة ومنـع التمييز بجميع أشـكاله، إضافة إلى تعزيز آليات المساءلة التي تمكّن الأفراد من محاسبة الجهات المسؤولة. الشفافية وإتاحة المعلومات تعتبر من الركائز الأساسية التي تعزز ثقة الأفراد في العمليات التنموية، مع الاعتماد على

بيانات مفصلة لتحليل التحديات وضمان استجابة فعّالة ومتكاملة.

يرتكز النهج القائم على حقوق الإنسان على تمكين الأفراد، خصوصًا أولئك الذين يعيشون في ظروف الفقر والاضطهاد، عبر تزويدهم بالمعرفة والأدوات اللازمة للمطالبة بحقوقهم بشكل فردي وجماعي. كما يعزز النهج بناء قدرات الجهات المسؤولة لضمان احترام الحقوق وحمايتها. لتحقيق ذلك، تُدمج معايير حقوق الإنسان في كافة مراحل التنمية لضمان تحقيق نتائج مستدامة تعود بالنفع على المجتمعات كافة.

بينما يمكن أن يساهم النهج القائم على حقوق الإنسان في تحقيق تغييرات إيجابية، فإنه من الضروري مراعاة المخاطر المحتملة المرتبطة بتغيير الديناميات القائمة على القوة والمصالح. من خلال تبني نهج حساس للنزاعات، يمكن التعرف على هذه المخاطر مبكرًا والعمل على إدارتها بشكل يضمن تعزيز العدالة والسلام.

يمكن تطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان في مختلف المجالات التنموية، مثل تغير المناخ، والتعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية، والحوكمة الديمقراطية، والبنية التحتية. كما يشكل إطارًا فعالًا للاستجابة للأزمات مثل الهجرة أو الأوبئة، حيث يضمن حماية الحقوق الأساسية لجميع المتأثرين.

يعتمد النهج القائم على حقوق الإنسان على الاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، والتي تتضمن معايير ملزمة لجميع الدول الموقعة عليها. وتشمل هذه المعايير الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، مثل الحق في التعليم، والصحة، والمياه النظيفة. من خلال التصديق على هذه الاتفاقيات، تتعهد الدول بدمج هذه الحقوق في قوانينها وضمان تحقيقها.

تُعدّ عمليات الرصد وجمع البيانات أدوات أساسية لتقييم مدى تحقيق حقوق الإنسان. توفر التقارير والملاحظات الصادرة عن الجهات الأممية والإقليمية، إلى جانب المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني، معلومات قيّمة يمكن استخدامها في التحليل، ووضع السياسات، وتنفيذ المبادرات التنموية.

يدعم النهج القائم على حقوق الإنسان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث تشكل الحقوق الأساس لتحقيق هذه الأهداف، مثل القضاء على الفقر، وضمان التعليم الجيد، وتعزيز المساواة. يعتبر هذا النهج أداة فعالة لضمان أن تكون التنمية شاملة ومبنية على العدالة والإنصاف.

النهج القائم على حقوق الإنسان ومكافحة الفساد

يشكل النهج القائم على حقوق الإنسان إطارًا شاملاً يدمج مبادئ حقوق الإنسان الأساسية في جهود مكافحة الفساد، مما يُمكن المجتمعات من التصدي لهذه الظاهرة بفعالية مع التركيز على الضحايا وضمان حقهم في العيش بكرامة. يتطلب هذا النهج الاعتراف بالفساد كعامل يقوض الحقوق الأساسية ويزيد من هشاشة الفئات الضعيفة والمهمشة.

بمعنى آخر: يعني النهج أن تكون حقوق الإنسان اطاراً مرجعياً، مثل الحق في المشاركة، والحق في الوصول إلى المعلومات، والحق في المحاكمة العادلة، والحق في عدم التمييز، في جميع مراحل مكافحة الفساد، من الوقاية إلى التحقيق والملاحقة القضائية. ويشمل ذلك استخدام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان كإطار قانوني وأخلاقي للإجراءات المتخذة.

لأن الفساد يؤثر بشكل كبير على تمتع الناس بحقوقهم، يصبح جعل حقوق الإنسان محور مكافحة الفساد ضرورةً. فمكافحة الفساد لا تُعتبر مجرد قضية قانونية أو اقتصادية، بل قضية حقوق إنسان لأنها تُعطل العدالة الاجتماعية، وتُنتهك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتُقوّض سيادة القانون، وتُضعف قدرة الدولة على حماية مواطنيها.

يستند النهج القائم على حقوق الإنسان إلى مبادئ الشفافية، المساءلة، والمشاركة. توفر الشفافية أدوات قوية لمراقبة الأموال والسياسات العامة، ما يعزز قدرة المجتمع المدني على الكشف عن ممارسات الفساد والمطالبة بالحقوق. على سبيل المثال، يمكن تتبع الموازنات العامة والتحقق من مدى تحقيق السياسات العامة للأهداف المحددة.

المساءلة، من جانبها، تُحمِّل الدول مسؤولية وضع قوانين صارمة لمكافحة الفساد وتطبيقها بفعالية. يشمل ذلك إجراء التحقيقات في الانتهاكات، ومحاسبة الجناة، وتوفير التعويضات المناسبة للضحايا، بما في ذلك التعويضات المالية والمعنوية.

يركز النهج القائم على حقوق الإنسان على تحويل دور الضحايا من مجرد متضررين إلى فاعلين في مواجهة الفساد. يتيح هذا التحول الفرصة للضحايا للمشاركة في جمع الأدلة، متابعة القضايا، والمساهمة في وضع السياسات التي تعزز الشفافية والمساءلة.

يُظهر هذا النهج العلاقة الوثيقة بين الفساد والانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان، حيث يؤدي الفساد إلى تعطيل المؤسسات والحد من إمكانية الوصول إلى العدالة. تؤكد الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد (UNCAC) على أهمية استرداد الأصول المسروقة وإعادتها للدول

والمجتمعات المتضررة كوسيلة لإصلاح الأضرار.

يشجع هذا النهج على تعزيز التعاون بين الدول، المحاكم الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية لتبادل الخبرات ومواجهة التحديات المشتركة. تتضمن هذه الجهود تقديم تقارير موازية للمراجعات الدولية واستخدام آليات الأمم المتحدة مثل المراجعة الدورية الشاملة. على الرغم من التقدم الذي يحققه هذا النهج، تظل هناك تحديات تتعلق بالموارد والتعامل مع الفساد المنظم. مع ذلك، فإن هذا النهج يوفر أدوات قانونية مرنة تسمح بمواجهة الفساد عبر الحدود وتعزيز العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

أدوات وآليات تنفيذ نهج قائم على حقوق الإنسان في مكافحة الفساد

يُعدّ التنفيذ الفعّال لنهج قائم على حقوق الإنسان في مكافحة الفساد أمراً بالغ الأهمية. يتطلب هذا النهج استخدام أدوات وآليات متنوعة لضمان الرصد والمساءلة والتعاون الدولي، مع التركيز على حماية حقوق الأفراد المتضررين من الفساد. يتضمن هذا التنفيذ ثلاثة محاور رئيسية:

أولاً: أدوات الرصد والقياس

يتطلب ضمان فعالية استراتيجيات مكافحة الفساد تطوير أدوات

رصد دقيقة وشفافة. وتشمل هذه الأدوات:

- **تطوير مؤشرات حقوقية لقياس الشفافية والعدالة:**

يجب تطوير مؤشرات محددة، قابلة للقياس، لترصد مدى التقدم في تحقيق الشفافية والعدالة في سياق مكافحة الفساد. يجب أن تتضمن هذه المؤشرات مقاييس كمية ونوعية لضمان الامتثال لحقوق الإنسان، والتي تشمل، على سبيل المثال، مقاييس للحوكمة الرشيدة، والوصول إلى العدالة، وحماية المبلغين عن الفساد.

- **استخدام تقارير المراجعة الدورية الشاملة (UPR) للأمم المتحدة:**

تُعدّ تقارير المراجعة الدورية الشاملة أداة دولية مهمة للرصد، حيث تُقيّم التزام الدول بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الالتزامات ذات الصلة بمكافحة الفساد. يمكن استخدام هذه التقارير لرصد التقدم الذي تحرزه الدول، ووضع توصيات لتحسين الأداء. يمكن أيضاً استخدام بيانات من مصادر أخرى، مثل تقارير منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

ثانياً: آليات الشكاوى وحماية المبلغين

تُعـدّ آليـات الشـكاوى الفعّالة حجـر الزاوية في مكافحة الفسـاد. يجب ضمان:

- **توفير منصات إلكترونية آمنة للإبلاغ:**

يُسـاعد توفير منصات إلكترونية آمنة وسـهلة الاستخدام على تشـجيع الإبـلاغ عن حـالات الفسـاد، مع ضمان سريـة هوية المبلغـين وحمايتهم من أي انتقام. يجـب أن تكون هذه المنصات متاحـة بسـهولة للجميع، وأن تكـون مصممـة بحيث تضمن السرية والموثوقية.

- **إنشاء نظام شامل لحماية المبلغين عن الفساد:**

يجب حماية المبلغين عن الفسـاد من أي انتقام، سـواء من خلال تشريعات قانونية تُعاقب على الانتقام، أو من خلال آليات حماية تُقـدم لهم الدعـم اللازم، وتضمـن سرية هوياتهم وسـلامتهم الجسـدية والنفسـية. يجـب أن يشـمل هـذا النظـام إجـراءات واضحة ومحددة لإدارة الشكاوى والحماية من الانتقام.

ثالثاً: التعاون الدولي والإقليمي

يُعتـبر التعاون الدولي والإقليمي أساسـياً لنجاح مكافحة الفسـاد.

يجب أن يشمل ذلك:

- **تطبيق المعايير الدولية الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC):**

يجب على الدول تطبيق المعايير الدولية لمكافحة الفساد الواردة فيUNCAC ، والتي تتضمن الالتزامات المتعلقة بالشفافية، والمساءلة، وحماية حقوق الإنسان. يجب أن يكون هناك تقييم منتظم للامتثال لهذه المعايير.

- **تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين الدول:**

يُساعد تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين الدول على تعزيز التعاون وتحسين فعالية استراتيجيات مكافحة الفساد. يمكن أن يتضمن هذا التبادل ورش عمل، ومؤتمرات، وبرامج تدريبية، ومشاركة أفضل الممارسات والتقنيات.

آليات حقوق الإنسان
ومكافحة الفساد

آليات حماية حقوق الإنسان: التصنيف والمكونات

تنقسم آليات حماية حقوق الإنسان إلى ثلاثة مستويات رئيسية: الوطنية، الإقليمية، والدولية. تهدف هذه الآليات إلى تعزيز الامتثال للمعايير الدولية وضمان احترام الحقوق الأساسية للأفراد والمجتمعات.

أولًا: الآليات الوطنية

تشمل الآليات الوطنية ثلاثة أنواع رئيسية:

1. الآليات الحكومية:

- القضاء المستقل باعتباره أداة رئيسية لتحقيق العدالة وحماية الحقوق.

2. المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان:

- تنشأ بناءً على مبادئ باريس وتعمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان داخل الدولة.

3. منظمات المجتمع المدني:

- تلعب دورًا في الرصد والتوعية وتقديم الدعم القانوني للضحايا.

ثانيًا: الآليات الإقليمية

توجد آليات إقليمية لحماية حقوق الإنسان، وتختلف بحسب المنطقة الجغرافية، ومن أبرزها:

- **إفريقيا**: اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.
- **أوروبا**: المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

ثالثًا: الآليات الدولية

تنقسم الآليات الدولية إلى نوعين رئيسيين:

1- الآليات غير التعاقدية

لا تستند هذه الآليات إلى اتفاقيات محددة، وتشمل:

أ. **نظام الإجراءات الخاصة (الإجراء 1235):**

- يتضمن المقررين الخواص المعنيين بموضوعات محددة، مثل: الحق في التعليم، حرية التعبير، السكن، الحقوق الثقافية، والمدافعين عن حقوق الإنسان.
- يشمل أيضًا مقررين خواص معنيين بأوضاع حقوق الإنسان في دول معينة، مثل: المقرر الخاص بحالة حقوق الإنسان في

الأراضي الفلسطينية المحتلة، والخبير المستقل بحالة حقوق الإنسان في السودان.

ب. **الإجراء 1503:**

- يتعلق بالشكاوى السرية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.

ج. **آلية الاستعراض الدوري الشامل (UPR)**

- أداة لمراجعة أوضاع حقوق الإنسان في الدول الأعضاء بالأمم المتحدة.

2- الآليات التعاقدية

تستند هذه الآليات إلى اتفاقيات دولية ملزمة، وتشمل ثماني لجان رئيسية تراقب تنفيذ الاتفاقيات:

1. اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري (CERD):

◄ أنشئت بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1965).

2. اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (HRC):

◄ تراقب تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966).

3. اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (CESCR):

◄ تتابع تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (لم ينص العهد على لجنة مستقلة، ولكنها أنشئت لاحقًا بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي).

4. اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW):

◄ أنشئت بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979).

5. لجنة مناهضة التعذيب (CAT):

◄ تراقب تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب (1984).

6. اللجنة المعنية بحقوق الطفل (CRC):

◄ تتابع تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل (1989).

7. لجنة حقوق العمال المهاجرين (CMW):

◄ تراقب تنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (1990).

8. لجنة الأشخاص ذوي الإعاقة (CDP):

◄ تتابع تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006).

دور المجتمع المدني
في تعزيز النزاهة وفق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تعـد اتفاقية الأمم المتحـدة لمكافحة الفسـاد (UNCAC) إحدى الوثائـق القانونية الدولية الملزمة، التـي أقرتها الأمم المتحدة عام 2003 ودخلت حيز التنفيذ سـنة 2005، وانضمـت إليها أكثر من 187 دولة، بما في ذلك العراق الذي أصبح طرفًا فيها منذ عام 2007.

تتألـف الاتفاقيـة مـن 71 مـادة موزعة عـلى **ثمانية فصول رئيسـية**، ويمكن تلخيص محاورها الأساسية في أربع مجالات رئيسية:

أولًا: التدابير الوقائية

يهـدف هذا الجـزء إلى تعزيز الشـفافية والمسـاءلة مـن خلال وضع تشريعـات وإجراءات واضحة للحد من الفسـاد قبل وقوعه. تشـمل هـذه التدابير وضـع أنظمة رقابية فعالة، وتعزيز النزاهة في المؤسسـات الحكومية، وتنفيذ سياسات تمنع إساءة استغلال السلطة.

ثانيًا: التجريم وإنفاذ القانون

بالرغـم من أهمية التدابـير الوقائية، فإنها لا تكفـي وحدها لمحاربة الفسـاد، ممـا يسـتدعي ضرورة **التجريـم** وتطبيـق القوانـين بصرامـة. يتضمـن هـذا الجـزء تحديـد الجرائـم المتعلقـة بالفسـاد مثـل **الرشـوة، الاختلاس، اسـتغلال النفوذ، الإثراء غير المشروع**، وغيرها، بالإضافة إلى وضع عقوبات رادعة وآليات قانونية تسـهل محاسبة الفاسدين، مع

إزالة العقبات القانونية مثل الحصانات والسرية المصرفية التي قد تعيق تنفيذ القانون.

ثالثًا: التعاون الدولي

نظرًا لأن جرائم الفساد قد تتجاوز الحدود الوطنية، حيث يمكن للفاسدين الهروب إلى دول أخرى، فإن الاتفاقية تنظم **آليات التعاون الدولي** بين الدول الأطراف. يوفر هذا الجزء مجموعة من التدابير التي تسهل التعاون القضائي وتبادل المعلومات والمساعدات القانونية المتبادلة، مما يساعد على مكافحة الفساد على نطاق عالمي أكثر فاعلية.

رابعًا: استرداد الموجودات

يعد هذا الجزء من أبرز العناصر في الاتفاقية، حيث يهدف إلى ضمان **تعقب الأموال المنهوبة والممتلكات المكتسبة بطرق غير شرعية، وتجميدها، ومصادرتها، وإعادتها إلى الدول التي سُرقت منها** .توفر الاتفاقية إطارًا قانونيًا يسمح للدول بتعقب الأصول المسروقة عبر الحدود واسترجاعها بآليات قانونية واضحة.

آلية رصد تنفيذ الاتفاقية

بعد تصديق أي دولة على الاتفاقية، تصبح ملزمة بتطبيق معاييرها. لذلك، تتطلب الاتفاقية **آلية لمتابعة تنفيذها** من خلال **استعراض**

أداء الحكومات فيما يتعلق بتطبيق أحكامها. يعتمد هذا الرصد على **آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية** التي تنتج تقارير استعراض قطرية يتم إعدادها وفقًا لنظام **استعراض الأقران**، وهي أداة يمكن لمنظمات المجتمع المدني الاستفادة منها في أنشطة المناصرة والرصد المستقل للشفافية ومكافحة الفساد.

يمكن للمجتمع المدني مراقبة تنفيذ الاتفاقية بأشكال مختلفة، سواء من خلال **تقييم تنفيذ الاتفاقية ككل، أو مراقبة بعض فصولها، أو حتى التركيز على مواد محددة منها**، إضافة إلى مراقبة مدى **شفافية وشمولية عملية الاستعراض نفسها** .تساعد نتائج الرصد في تقديم توصيات لتعزيز الإصلاحات، وتقوية الحوار مع الحكومات، وتحفيز العمل المشترك بين مختلف الأطراف المعنية.

هيئات الاتفاقية ومؤسساتها: مؤتمر الدول الأطراف

يُعتبر **مؤتمر الدول الأطراف** الهيئة الرئيسية المسؤولة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بالاتفاقية. وتشارك جميع الدول التي صدّقت على الاتفاقية في هذا المؤتمر، في حين يمكن للدول غير الموقعة، والمنظمات الحكومية والدولية، ومنظمات المجتمع المدني التقدم بطلب للحصول على **صفة مراقب** لحضور الجلسات.

يعقد المؤتمر جلساته كل عامين، ويتخذ قرارات لتعزيز التعاون

الـدولي، وبنـاء قـدرات الـدول الأطـراف، وتشـجيع تنفيـذ الاتفاقية ومراجعـة التقـدم المحـرز في هـذا الشـأن. يمكـن للـدول الأطـراف المشـاركة الكاملة في المناقشـات والتصويت على القرارات، بينما يقتصر دور المراقبـين على الحضور وتقديم المداخلات والوثائق، دون الحق في التصويت.

دور منظمات المجتمع المدني في المؤتمر

تتمتع منظمات المجتمع المدني بدور مهم في تعزيز تنفيذ الاتفاقية من خلال عدة أنشطة، منها:

- **حضـور الجلسـات** :يمكـن للمنظـمات الحاصلـة عـلى مركـز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التقدم بطلب لحضور المؤتمر بصفة مراقب.
- **تقديـم تقاريـر مكتوبة** :يمكـن للمنظمات تقديم تقارير رسـمية تُنـشر ضمن وثائـق المؤتمر وتوزيعها على الـدول الأطراف، مما يسهم في تعزيز المناقشات حول قضايا الفساد.
- **إلقاء بيانات شـفهية** :يُتاح لممثلي المنظمات تقديم مداخلات أثناء الجلسات العامة بعد انتهاء مداخلات الدول الأطراف.
- **تنظيـم فعاليـات جانبية** :يمكن للمجتمع المدني تنظيم جلسـات

نقاشية وورش عمل حول مواضيع مرتبطة بالاتفاقية، مثل استرداد الموجودات وحق الحصول على المعلومات.

- **التواصل مع ممثلي الحكومات** :يمكن للمنظمات مناقشة نتائج المؤتمر مع ممثلي حكوماتها والتأثير على سياسات مكافحة الفساد الوطنية.

الهيئات الفرعية لمؤتمر الدول الأطراف

أنشأ مؤتمر الدول الأطراف عددًا من الهيئات الفرعية لمساعدته في تحقيق أهدافه. وتشمل هذه الهيئات:

- **الفريق المعني باستعراض التنفيذ (IRG)**: يجتمع مرتين سنويًا للإشراف على عملية استعراض تنفيذ الاتفاقية، ومناقشة التحديات والممارسات الجيدة، وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين التنفيذ.
- **مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)**: يعمل كأمانة للمؤتمر، ويقدم الدعم الفني للدول الأطراف، ويساعد في تنسيق استعراض التنفيذ.

آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية

اعتُمدت **آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية** في الدورة الثالثة لمؤتمر

الأطـراف في الدوحة عام 2009، وهي تعتمد على اسـتعراض الأقران لمراقبة مدى التزام الدول بأحكام الاتفاقية.

تمر **عملية الاستعراض** بأربع مراحل رئيسية:

1. **التقييم الذاتي** :تملأ الدولة الخاضعة للاستعراض قائمة مرجعية لتوضيح مدى التزامها ببنود الاتفاقية.
2. **اسـتعراض الأقران** :تقوم دولتان أطـراف بمراجعة أداء الدولة الخاضعـة للاسـتعراض وتحليـل ردودهـا عـلى قائمـة التقييم الذاتي.
3. **إعـداد تقريـر الاسـتعراض القطـري** :يُعـد فريق الاسـتعراض تقريرًا تفصيليًا، يتم التفاوض عليه حتى الوصول إلى النسـخة النهائيـة، ثـم يُنـشر ملخص تنفيـذي للتقرير عـلى موقع الأمم المتحدة.
4. **المتابعـة** :لا يوجـد حاليًـا نظام رسـمي للمتابعـة، ولكن يمكن للدول طلب المساعدة الفنية لتحسين تنفيذ التوصيات.

دور المجتمع المدني في متابعة التنفيذ

يمكن للمجتمع المدني القيام بدور محوري في متابعة تنفيذ الاتفاقية من خلال:

- **إعداد تقارير موازية** تكشف عن نقاط الضعف في الاستعراض الرسمي.
- **رصد تنفيذ الإصلاحات** التي تعهدت بها الدول بعد خضوعها للاستعراض.
- **التركيز على قضايا محددة** تتعلق بالفساد في سياق الدولة المعنية، مثل استرداد الموجودات أو تعزيز الشفافية في العقود العامة.
- **التأثير على عملية التصديق على الاتفاقية** في الدول التي لم تنضم إليها بعد، من خلال حملات التوعية والمناصرة

مجالات العمل المدني المحلية والدولية وفق إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا محوريًا في تعزيز تنفيذ **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد** (UNCAC) من خلال **الرصد، وكتابة التقارير، والمناصرة**، سواء على المستوى المحلي أو الدولي. ويمكّن هذا الدور المجتمع المدني من التأثير على عملية تنفيذ الاتفاقية، ودفع الإصلاحات، وتعزيز الشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد.

أولاً- الرصد وكتابة التقارير

يُعتبر **رصد تنفيذ الاتفاقية** من الأدوات المهمة التي تمتلكها منظمات

المجتمع المدني، حيث يتيح لها تقييم مدى التزام الحكومات بتطبيق أحكام الاتفاقية، والكشف عن التحديات والقصور، وتقديم توصيات لتحسين الأداء.

أ. رصد عملية الاستعراض الوطني وإعداد تقارير موازية

إذا كان بلدك يخضع للاستعراض بموجب **آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية**، يمكنك **متابعة التنفيذ بالتوازي مع عملية الاستعراض**، وإعداد تقرير موازٍ يعكس القضايا التي ربما لم يُسلط الضوء عليها في الاستعراض الرسمي. يمكن أن يكون هذا النهج تعاونيًا، بحيث يدعم البيانات الرسمية بمعلومات إضافية، أو قد يكون **نهجًا مستقلاً** يبرز التحديات والاختلالات في تنفيذ الاتفاقية.

تساعد هذه التقارير على:

- تعزيز مصداقية عملية الاستعراض من خلال تقديم وجهة نظر مستقلة.
- توفير أدلة وبيانات لدعم جهود المناصرة.
- بناء علاقات مع الجهات الرسمية المعنية بمكافحة الفساد.

ب. متابعة ما بعد الاستعراض

إذا كان بلدك قد خضع بالفعل لعملية الاستعراض، يمكنك **رصد الإنجازات والتطورات منذ ذلك الحين**، حيث يمكن استخدام التوصيات الواردة في **التقرير القطري الرسمي** كأساس لمتابعة كيفية استجابة الحكومة لها، وما إذا تم تنفيذ الإصلاحات اللازمة.

ج. التركيز على قضايا معينة

في بعض الحالات، قد تكون هناك **قضايا فساد لم يتم تناولها بشكل كافٍ في دورة الاستعراض الحالية**. على سبيل المثال، إذا خضع بلدك للاستعراض في الدورة الأولى بشأن **التجريم والتعاون الدولي**، فقد يكون من المناسب التركيز على **استرداد الموجودات** في المرحلة التالية، وفقًا لأولويات السياق المحلي.

د. الرصد في الدول غير الموقعة على الاتفاقية

حتى إذا لم يكن بلدك قد صدّق بعد على الاتفاقية، لا يزال بإمكانك **إجراء عملية رصد**، مما يتيح لك:

- تحديد الفجوات القانونية التي تعيق التصديق.
- إعداد توصيات لدعم انضمام الدولة للاتفاقية.

◄ التأثير على صناع القرار لدفع عملية الإصلاح.

ثانياً- المناصرة الوطنية والدولية

أ. المناصرة الوطنية

تتمحور جهود المناصرة الوطنية حول دفع الحكومات إلى **إجراء إصلاحات تشريعية ومؤسسية**، وضمان تنفيذ القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد.

يجب أولًا تحديد **الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار**، مثل السلطة التنفيذية أو التشريعية، ومن ثم البحث عن الأطراف الفاعلة التي قد تؤثر عليها، مثل:

◄ **القطاع الخاص**، حيث يمكن أن يكون حليفًا قويًا في تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة.

◄ **منظمات المجتمع المدني**، التي تمتلك القدرة على **التأثير المباشر على صناع القرار** من خلال الضغط الشعبي والتقارير الإعلامية.

ب. المناصرة الدولية

في بعض الحالات، قد تكون القنوات الوطنية غير كافية

لتحقيق التغيير المطلوب، مما يستدعي اللجوء إلى **المحافل الدولية** للضغط على الحكومات وتعزيز الشفافية.

1- استهداف محافل الاتفاقية

تشمل هذه المحافل:

- **مؤتمر الدول الأطراف (COSP)**، حيث تُتخذ القرارات الرئيسية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية.
- **فريق استعراض التنفيذ (IRG)**، الذي يناقش تقارير الاستعراض القطري ويصدر توصيات بشأن تنفيذ الاتفاقية.
- **فرق العمل المتخصصة**، التي تعالج قضايا محددة مثل استرداد الموجودات والتعاون الدولي.

في هذه المحافل، يمكن للمجتمع المدني:

- **الدعوة إلى شفافية أكبر في تنفيذ الاتفاقية**، لا سيما فيما يتعلق بنشر تقارير الاستعراض القطرية.
- **تعزيز مشاركة المجتمع المدني**، من خلال المطالبة بحقوق المراقبة والمشاركة في عمليات التقييم والاستعراض.

2-إدراج قضايا مكافحة الفساد في المحافل الدولية الأخرى

إلى جانب منابر الاتفاقية، يمكن إثارة قضايا مكافحة الفساد **في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والهيئات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية**، لتعزيز الضغوط على الحكومات لتطبيق الإصلاحات المطلوبة.

3- بناء التحالفات الدولية

تعتمد المناصرة الدولية الفعالة على **التعاون بين منظمات المجتمع المدني عبر الحدود**، حيث يمكن تشكيل **تحالفات إقليمية وعالمية** للضغط على الحكومات والمنظمات الدولية بشأن قضايا مكافحة الفساد.

ثالثاً- دور ائتلاف الاتفاقية

أ. التعريف بالائتلاف

ائتلاف الاتفاقية هو شبكة عالمية تضم أكثر من **350 منظمة مجتمع مدني في أكثر من 100 دولة**، جميعها ملتزمة بتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

تأسس الائتلاف في أغسطس 2006، وهو يعمل على:

- **التنسيق بين منظمات المجتمع المدني** لدعم تنفيذ الاتفاقية على المستويات الوطنية والدولية.
- **مناصرة آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية**، لضمان شفافية واستقلالية عملية الاستعراض.
- **تبادل المعلومات والخبرات** بين أعضائه، وتوفير الدعم الفني للمجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد.

ب. أنشطة الائتلاف

يتبنى الائتلاف مجموعة من الأنشطة لتعزيز دور المجتمع المدني في تنفيذ الاتفاقية، مثل:

- **حشد الجهود لضمان آلية رصد فعالة وشفافة.**
- **تنظيم حملات مناصرة مشتركة** قبل الاجتماعات الحكومية الرئيسية، مثل **مؤتمر الدول الأطراف.**
- **تقديم تقارير ومداخلات في المحافل الدولية** لزيادة الضغط على الحكومات المتقاعسة عن تنفيذ الإصلاحات اللازمة.

منظمة أفق للتنمية عضو في هذا الائتلاف منذ سنة 2024،

وناشـطة في عـدد مـن مجموعـات العمـل الفرعيـة التابعـة للائتلاف.

الآليات الوطنية
لمكافحة الفساد في العراق

1- مجلس النواب ودوره الرقابي

يُعد مجلس النواب السلطة التشريعية والرقابية في العراق، وهو المسؤول عن محاسبة الحكومة والجهات التنفيذية لمنع الفساد المالي والإداري. يمارس البرلمان دوره الرقابي من خلال:

- **طرح الأسئلة البرلمانية** :حيث يوجه أعضاء البرلمان استفسارات مباشرة إلى المسؤولين الحكوميين حول قضايا تتعلق بالفساد أو سوء الإدارة.
- **الاستجواب والمساءلة** :يستدعي الوزراء والمسؤولين للتحقيق في شبهات الفساد أو التقصير الإداري، ويمكن أن تؤدي هذه الاستجوابات إلى سحب الثقة من المسؤولين.
- **إقرار القوانين** :يسن البرلمان تشريعات تهدف إلى مكافحة الفساد، مثل قانون النزاهة وقانون العقوبات المتعلق بجرائم الرشوة والاختلاس.

2- هيئة النزاهة

هيئة النزاهة هي مؤسسة مستقلة معنية بمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في مؤسسات الدولة. تأسست بموجب الأمر

(55) لسنة 2004، ثم تم تنظيم عملها لاحقًا بموجب قانون رقم (30) لسنة 2011.

تشمل مهامها الأساسية:

- **التحقيق في قضايا الفساد**: مثل المحسوبية، استغلال النفوذ، وسوء استخدام الأموال العامة.
- **تعزيز النزاهة والشفافية**: من خلال التوعية المجتمعية ووضع معايير أخلاقية لموظفي الدولة.
- **الإفصاح المالي**: تلزم المسؤولين الحكوميين بالكشف عن ممتلكاتهم ومصادر دخلهم للحد من الكسب غير المشروع.
- **اقتراح التشريعات**: تعمل على تقديم مشاريع قوانين تهدف إلى مكافحة الفساد الإداري والمالي.

3- ديوان الرقابة المالية

ديوان الرقابة المالية هو الجهة العليا المسؤولة عن التدقيق المالي للدولة، وهو هيئة مستقلة ترتبط بمجلس النواب. يتمثل دوره في ضمان الإدارة السليمة للأموال العامة ومنع الهدر المالي.

أبرز مهامه:

- **التدقيق المالي والمحاسبي** :مراجعة الحسابات الحكومية ومراقبة الإنفاق العام.
- **كشف الفساد والتجاوزات** :من خلال التدقيق في الحسابات المالية للوزارات والمؤسسات الرسمية.

وُسِعت صلاحيات الديوان بموجب قانون (31) لسنة 2011، ومنحه سلطة التحقيق الإداري في بعض حالات الفساد المالي.

4- مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

أُنشئ المكتب عام 2007 ضمن البنك المركزي العراقي، وأُعيد تشكيله عام 2015 بعد صدور قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015، ليصبح هيئة مستقلة ماليًا وإداريًا.

مهامه تشمل:

- **مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب** :من خلال متابعة العمليات المالية المشبوهة وتحليلها.
- **التنسيق مع المؤسسات المالية** :لضمان الامتثال للقوانين ومنع استغلال القطاع المصرفي في عمليات غير مشروعة.

- **تعزيـز التعـاون المحـلي والـدولي** :لتبـادل المعلومـات مع الجهات المختصة ومكافحة الجرائم المالية عبر الحدود.
- **تطويـر التشريعات والإجـراءات الوقائيـة** :لحماية النظام المالي من الأنشطة غير القانونية.

نحو عراقٍ خالٍ من الفساد
يحترم حقوق الإنسان

يجب التأكيد في النهاية على أهمية التكامل الوثيق بين مكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان في العراق. فلا يمكن تحقيق تنمية مستدامة وفعالة دون ضمان العدالة والشفافية وحماية حقوق جميع المواطنين. إنّ مكافحة الفساد ليست مجرد إجراء إداريّ، بل هي ضرورة أساسية لضمان العدالة والمساواة وتحقيق الرخاء لجميع أفراد المجتمع. فالتعامل مع الفساد بأسلوب يقوم على حقوق الإنسان يُعزز الثقة في المؤسسات الحكومية، ويُشجع على المشاركة الفعّالة للمواطنين في بناء مستقبل أفضل.

نشدد على ضرورة العمل التشاركي والمنسق بين الحكومة، المجتمع المدني، والمؤسسات الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق. فإنّ التعاون بين هذه الجهات يُمكنه من تعزيز الشفافية، تحقيق المساءلة، وتوفير بيئة مُواتية للاستثمار والنمو الاقتصادي. ويجب أن يُركز هذا التعاون على تطوير الآليات الفعّالة للمراقبة والرصد، وتعزيز ثقافة النزاهة، وحماية المُبلغين عن الفساد. إنّ بناء عراق خالٍ من الفساد يُعتبر مسؤولية مشتركة، ويتطلب التزاماً جاداً من جميع الأطراف لتحقيق هذا الهدف الهام. فقط من خلال هذا التعاون يمكن أن يُحقق العراق التنمية المستدامة والازدهار الذي يُطمح إليه شعبه.

إنّ تعزيز الشفافية في العراق مسألة معقدة تتطلب نهجاً متعدد

الجوانب، ويعتمد نجاحها على الإرادة السياسية الجادة والتعاون بين مختلف الجهات. وفيما يلي بعض المقترحات لتعزيز الشفافية:

1. تعزيز التشريعات والقوانين

- **قانون الوصول إلى المعلومات**: سنّ قانون شامل وفعّال للوصول إلى المعلومات يضمن حق المواطنين في الحصول على المعلومات الحكومية بسهولة وشفافية، مع حدود واضحة لحماية المعلومات الحساسة وآليات متابعة فعّالة.
- **تحديث منظومة قوانين مكافحة الفساد**: تحديث قوانين مكافحة الفساد لتُصبح أكثر شمولية وفعالية، مع تعزيز الشفافية وتحديد عقوبات صارمة على المتورطين في الفساد.
- **قوانين تنظيم العقود الحكومية**: وضع قوانين صارمة تُنظم العقود الحكومية لضمان الشفافية وتوفير معايير واضحة للمنافسة العادلة.

2. إصلاح المؤسسات الحكومية

- **تعزيز استقلال المؤسسات الرقابية**: ضمان استقلالية المؤسسات الرقابية مثل ديوان الرقابة المالية وهيأة النزاهة وتزويدها بالموارد الكافية لأداء مهامها.

- **إصلاح القضاء** :تعزيز استقلال القضاء، توفير التدريب الكافي للقضاة، ومحاسبة المؤسسات القضائية عند التقصير.

- **إدارة حكومية حديثة** :تبني نظم إدارة حديثة تُعزز الشفافية وتسهل الوصول إلى المعلومات الحكومية.

- **تنسيق الجهود**: تنسيق الجهود في مجال مكافحة الفساد بين مؤسسات الدولة والمؤسسات المدنية، بالذات في مجال الإبلاغ عن الفساد وحماية الشهود.

3. استخدام التكنولوجيا

- **إدارة المعلومات إلكترونياً** :تبني نظم إلكترونية متطورة لإدارة المعلومات الحكومية وتسهيل الوصول إليها.

- **تحليل البيانات الكبيرة** :استخدام البيانات الكبيرة للتحليل والكشف عن أنماط الفساد.

- **منصات إلكترونية** :توفير منصات تتيح للمواطنين الإبلاغ عن الفساد والتواصل مع الحكومة.

4. تعزيز ثقافة الشفافية

- **التوعية والتثقيف** :تنفيذ برامج توعية بأهمية الشفافية

وحقوق المواطنين.

- **تشجيع المجتمع المدني** :دعم المجتمع المدني لرصد الفساد والمطالبة بالشفافية.
- **حماية المُبلغين** :تقديم ضمانات حماية فعّالة للمُبلغين عن الفساد.

5. التعاون الدولي

- **الاستفادة من التجارب الدولية** :تبني التجارب الناجحة في تعزيز الشفافية.
- **الشراكة مع المنظمات الدولية** :التعاون مع المؤسسات المختصة مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي.

عمل منظمة أفق في مجال تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد

تتبنى منظمة أفق الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة والذي تنصّ إحدى مقاصده على: «الحد بقدر كبير من الفساد والرشوة بجميع أشكالها»، وكذلك: «تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وكفالة تكافؤ الفرص لوصول الجميع إلى العدالة»، وأيضاً: «إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات». ضمن هذا الإطار، عملت منظمة أفق على مشاريع متعددة تسعى لتحقيق هذه المقاصد التي يمكن اجمالها بالأهداف التالية: الحد بقدر كبير من الفساد، تعزيز سيادة القانون، ومؤسسات فعالة وشفافة».

من جملة هذه المشاريع، مشروع نفذته منظمة أفق بالشراكة مع **منظمة الشفافية الدولية** وبالتعاون مع **وزارة الشباب والرياضة العراقية**، سعينا من خلال المشروع إلى تعزيز الشفافية والنزاهة في المشاريع التي تنفذها الوزارة مستهدفة تطوير قدرات الشباب. فبالتعاون مع الجهات المذكورة، قمنا بكتابة مدونة شفافية تتضمن آلية شكاوى، ودربنا قرابة 80 موظفاً من الوزارة على المدونة. أجرينا حملة مناصرة لتعزيز الشفافية والاعلام بهذه الإجراءات الجديدة، وصلت لأكثر من عشرين ألف مستفيد.

كذلك ضمن جهود منظمتنا في تطوير الأداء المؤسسي عبر آليات

حقوق الانسـان، أقمنا دورة تخصصية **لأعضاء مجلس النواب العراقي** بدورتـه النيابية الخامسـة 2022، ركزت الدورة على أهـم الملفّات التي تُعنى بالدورِ التشريعي والرقابي لأعضاء مجلس النواب العراقي. قدمنا للنـواب الأفاضـل أهم الآليـات الدولية والدسـتورية الخاصـة بحالة حقوق الانسان في العراق، ودور النائب في هذا الملف باعتبارها إحدى أولويـات عمل مجلس النواب العراقي لتعزيز دوره الرقابي وعمله على تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد ضمن اطار منهج حقوق الإنسان.

وفي إطـار الحوكمـة وتعزيـز الأداء المؤسـسي، عملـت منظمتنـا بمشـاركة **معهـد التطويـر النيـابي**، ودعـم من منظمـة **الهجـرة الدولية والاتحاد الاوربي**، على سياسـة حوكمة الهجرة في العراق، وايجاد اليات التنسـيق بين السـلطتين التشريعية والتنفيذية، والمجتمع المدني والدولي للوصـول الى سـياقات تشريعيـة واجرائيـة مثلى لهـذا الملف. مـع تبني اتفاقيـات محورية بـين الدول ذات الصلة. منطلقـين من مبادئ حقوق الإنسـان لتعزيـز قـوة المؤسسـات العراقيـة الوطنيـة، وتقوية جسـور التعاون الدولي في سبيل الوصول لمستويات أعلى من الشفافية.

حقوق الإنسان
ومكافحة الفساد:
مقاربة لتعزيز النزاهة والشفافية

يشكل الفساد ظاهرة عالمية معقدة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة، ولا يقتصر تأثيره السلبي على النمو الاقتصادي وتعطيل التنمية المستدامة فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى انتهاك حقوق الإنسان الأساسية. فهو يُقوض سيادة القانون، ويُعرقل الوصول إلى العدالة، ويُفاقم التفاوتات الاجتماعية، ويُهدد الأمن والاستقرار. يتجلّى ذلك في حرمان الأفراد من حقوقهم في الصحة والتعليم والعمل اللائق، وفي انتشار الظلم والتمييز.

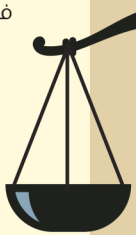

في سياق مواجهة هذا التحدي الخطير، برزت أهمية اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان في مكافحة الفساد. فإنّ التعامل مع الفساد بأسلوب يحترم حقوق الإنسان، يُعزز الفعالية في مكافحته، ويضمن أن تكون جهود مكافحة الفساد متسقة مع المبادئ والقيم الدولية. كما أنّه يُسهم في بناء ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية، ويُشجع على المشاركة الفعّالة في عملية التنمية.

من هذا المنطلق، وضمن إطار عملنا على الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة، عملنا على إصدار هذا الدليل الموجه للعاملين على مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية في العراق.

منصة أفق
UFUQ ORGANIZATION
www.ufuqorg.org
ufuq@ufuqorg.org